بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

December 2000. Issue No. 215
العدد ٢١٥، ديسمبر ٢٠٠٠م، رمضان/شوال ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

ستة اعوام من العطاء المتواصل أسست لمستقبل واعد

يعيش ابناء البحرين في هذا الشهر الذكرى السادسة للانتفاضة الشعبية المباركة التي هزت أركان النظام الاستبدادي في البلاد، ويستعيدون ذكرياتها وبومياتها، يتذكرون ايامها العصيبة، ويمعنون النظر في طبيعة الحكم الارهابي الذي فرض نفسه عليهم بالنار والحديد، يقرأون القرآن على أرواح شهدائهم، ويسترجعون من مخزون ذاكرتهم صور الجثث المشوهة بمباضع المعذبين. يزيد من معاناتهم ان القتلة لا يزالون يمارسون جرائمهم بحماية العائلة الحاكمة التي ترفض اجراء اي تحقيق في تلك الجرائم فضلا عن اعتقال مرتكبيها او محاكمتهم. ستة اعوام هي الفترة التي تفصلنا اليوم عن ايام ديسمبر ١٩٩٤ عندما انطلق شعب البحرين في انتفاضته المباركة مشاركا في المسيرات الكبيرة والاحتجاجات التي انتشرت في اغلب مناطق البلاد. تساقط الشهداء تباعا، فكان كل منهم يوصي بالصمود والاستقامة على طريق الجهاد والنضال من اجل استرجاع الحقوق السليبة واقامة دولة القانون في ارض اوال. كانوا يتسابقون لنيل الشهادة، وكان رئيس الوزراء يتلذذ برؤية ابناء البحرين وهم يقتلون ويعذبون ويُنفون من البلاد. وحده كان الآمر والناهي في عهد أسود امتد اكثر من ربع قرن، يساعده فريق من خبراء التعذيب يتصدرهم الضابط البريطاني ايان هندرسون وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وعادل فليفل. وما يزال هؤلاء يستلمون الاوسمة من اعلى السلطات ويحظون بحماية رئيس الوزراء نفسه. ربما قلّص هندرسون نشاطه في الفترة الاخيرة ولكن يقوم بمهماته اليوم فريق رهيب من المعذبين المعروفين بتصدرهم الكولونيل دونالد برايان الذي وصفه احد زملائه بانه «يتلذذ بتعذيب ابناء البحرين».

هذا الشريط الطويل من الذكريات ما يزال يزداد طولا وتسجيلا للتاريخ. فقد استمر سقوط الشهداء وكان آخرهم نوح خليل آل نوح الذي رأى العالم صور جسده الممزق على الانترنت وفي المطبوعات. وجاء قتل الشهيد نوح بعد بضعة شهور على تصديق حكومة البحرين على معاهدة منع التعذيب، فكانت الجريمة ذات رسالة واضحة: «قد نضطر لتوقيع اتفاقات مع الامم المتحدة ولكن من يمنعنا من نقضها داخل البلاد». لقد نقض آل خليفة العهد المكتوب بينهم وبين شعب البحرين بكل وقاحة وامام الملأ، فكيف يؤتمنون على عهد او ذمة بعد ذلك؟ خصوصا اذا اكانت العهود والذمم غير مكتوبة؟ وربما تراجعت وقائع الانتفاضة وفعالياتها اليوم لكن اسبابها قائمة، وستظل كذلك حتى يتغير الوضع السياسي في البلاد تغيرا حقيقيا. فحتى اليوم لا يبدو هناك اي تغيير حقيقي يعبر عن حسن نوايا العائلة الخليفية الحاكمة. فأبناء البحرين يرزحون في زنزانات النظام، والكثيرون منهم بدون تهمة او محاكمة، والمحكومون منهم يعتبرون مسجونين تعسفيا لان الاحكام التي صدرت بحقهم باطلة. وما تزال حرية الكلمة مقموعة، فلا يستطيع الخطيب من ممارسة الخطابة الا بموافقة المعذبين، والمثقف لا يستطيع التعبير عن رأيه الا سرا او في الصحافة الاجنبية، والصحافيون ممنوعون من التعرض للقضايا الحساسة ولا يسمح لهم بالتعاطي الا مع القضايا الهامشية او الدعائية للنظام. وعلماء الدين اما محاصرون في منازلهم او ممنوعون من التواصل مع المواطنين في غير القضايا العبادية الصرفة، والمنفيون يعيشون صعوبة البعد عن الوطن ولا يسمح لهم بالعودة الا اذا قدموا تعهدات مهينة للمعذبين والسفاحين.

في هذه الاجواء طرح الامير خطوته الاخيرة بتشكيل لجنة لوضع ميثاق وطني يرأسها وزير العدل الذي ساقت وزارته آلاف المواطنين الابرياء الى غرف التعذيب باحكام جائرة حرموا حتى من حق استئنافها. وتضم اللجنة ستة آخرين من العائلة الحاكمة من بينهم شخص سخر نفسه لشتم ابناء البحرين بقصائده، وعددا من الوزراء واعضاء مجلس الشورى. فأصبحت اللجنة تشكيلا حكوميا آخر شبيها بمجلس الشورى الذي أثبت فشله الذريع، لا يضم الا نزرا يسيرا من الافراد الذين لم يكونوا محسوبين على النظام قبل دخولهم اللجنة. وحتى لو قرر هؤلاء التمسك بالثوابت الوطنية فما عساهم ان يفعلوا وهم أقلية، اذا أقر بقية اعضاء اللجنة الحكوميين تغيير الدستور؟ وبعد ذلك سوف يعين الامير مجلسا آخر من الف شخص لاقرار قرارات اللجنة قبل فرضها على الشعب بالقوة. وسوف تقوم آلة الدعاية الحكومية بعد ذلك بايهام العالم بوجود تغيير حقيقي في البلاد وان الشعب يقف مع تلك التغييرات. وتعتقد الحكومة ان تلك الاجراءات السطحية سوف تخفف حدة

التتمة ص ٨

○ أصدرت منظمة العفو الدولية الشهر الماضي تقريرا كبيرا حول استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. وجاء في التقرير المتكون من ٢٥ صفحة ان الانتهاكات مستمرة برغم بعض الاجراءات التي قام بها الامير منذ مجيئه الى الحكم مثل اطلاق بعض السجناء وتشكيل لجنة لحقوق الانسان تابعة لمجلس الشورى. واكد التقرير ان الآليات التي تسمح بانتهاكات حقوق الانسان ما تزال قائمة. ومن هذه الآليات القوانين التعسفية مثل قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. كما ان رفض الحكومة اعتقال ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب يساعد على الانتهاكات. وعدّد التقرير مخاوف المنظمة الدولية ازاء تلك الانتهاكات، واحتوى على ١٦ توصية لحكومة البحرين اذا ارادت ان تحسّن ملفها في هذا المجال. وقد اهتمت وسائل الاعلام بالتقرير واجرت محطة «الجزيرة» القطرية حوارات مع ممثلي منظمة العفو الدولية حول التقرير.

○ اعتقل جهاز التعذيب البحريني استاذا جامعيا بسبب التعبير عن افكاره، ولم يطلق سراحه الا بعد تدخلات دولية على أعلى المستويات. فقد اعتقل الدكتور جاسم علي في ١ نوفمبر الماضي من قبل جهاز التعذيب بسبب مساهماته الصحافية في اصدارات مؤسسة الايكونوميست للمعلومات البريطانية. وتدخلت جهات دولية عديدة من بينها منظمات حقوقية ودبلوماسيون غربيون في المنامة. كما اهتم السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة بجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، وتدخل في القضية بشكل شخصي لانه كان متواجدا في البحرين لافتتاح مركز الامم المتحدة بالمنامة. وعلم ان المعتقلين السياسيين يتعرضون لمعاملة قاسية جدا. فالاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يرزحون في غرف التعذيب منذ قرابة الخمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة، وينقلون بين الحين والآخر الى زنزانات انفرادية.

○ رفض رئيس الوزراء طلبا تقدمت به مجموعة من ١٨ ناشطا حقوقيا لتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان. وجاء الرفض خلال اجتماع بين وزير العمل وممثلين عن المجموعة قال فيه الوزير ان لجنة حقوق الانسان الحكومية تكفي لهذا الغرض. وكانت المجموعة قد تقدمت بطلبها بعد ان فشلت المنظمة الحكومية في القيام بأي شيء يذكر في مجال حقوق الانسان، واقتصر نشاطها على الدفاع عن آل خليفة في المحافل الدولية. وهناك الآن ضغوط دولية تتصاعد بسبب رفض تشكيل اللجنة، حيث يعتبر الرفض مصادرة لحرية العمل الحقوقي وتأميم اي نشاط في هذا الجانب وحصره بجهة تابعة للحكومة.

○ أصدر رئيس الوزراء قرارا بمنع ستة صحافيين بحرينيين من الكتابة بصحيفة «الايام» الرسمية. وصدر القرار التعسفي في نهاية عهد وجيز تم خلاله تخفيف الضغوط قليلا عن الصحافيين. وساد شعور بالاستياء الشديد في اوساط الكتاب بسبب هذه الخطوة التعسفية التي، اذا اضيفت لجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، ستكشف حقيقة التوجهات الحكومية والأفق الضيق لأي انفتاح في عهد رئيس الوزراء.

○ استمرت مسيرة القمع في الاسابيع الاخيرة. فقد اعتقل عدد من المواطنين في الاسابيع الاخيرة بدون اي مبرر. وتم التحقيق مع بعض هؤلاء بتهم المشاركة في الانتفاضة الشعبية السلمية قبل خمسة اعوام، وتم تعذيبهم «بأثر رجعي». وانتشرت كذلك الشعارات المكتوبة على الجدران خصوصا ما يتعلق منها بقضية فلسطين والحقوق الشعبية.

○ أعلن الامير عن تشكيل لجنة لاعداد «ميثاق وطني» برئاسة وزير العدل وعضوية ٤٥ شخصا آخرين من بينهم سبعة من آل خليفة، وعدد من الوزراء واعضاء مجلس الشورى. ولاحظ المراقبون ان اللجنة لن تكون سوى هيئة شكلية لإقرار ما تريده العائلة الحاكمة، ولذلك روعي في اختيار اعضائها ان يشكل المحسوبون على الحكومة وهيئاتها اكثرية ساحقة، وان تضم عددا قليلا ممن كانوا مستقلين قبل قبولهم عضوية اللجنة. وحددت مهمة اللجنة بالتداول في اوضاع البلاد ورفع توصياتها غير الملزمة الى مجلس يعين الامير اعضاءه لاقرار تلك التوصيات. وعبرت المعارضة عن قلقها من فرض تغييرات دستورية على البلاد بأسلوب غير دستوري. واستغرب المراقبون من استمرار رفض العائلة الحاكمة للاصلاح السياسي وخصوصا اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء القوانين التعسفية.

الوضع السياسي في البحرين: تطورات الثمانينات ووفاة الامير السابق (٢ من ٢)

عندما نقول أن الثمانينات من القرن العشرين تمثل العصر الذهبي للعائلة الحاكمة في البحرين، فإننا نشير إلى الحقيقة التالية. لقد حصلت عائلة آل خليفة على غطاء دولي لم تحلم به لتحقيق أحلامها والعودة إلى ممارساتها في الفترة التي سبقت العشرينات. فانتصار الثورة الإسلامية في إيران والتحول الجذري في السياسة الإقليمية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية والعداء الأمريكي- الإيراني، كل ذلك وفر للحكومة غطاء سياسيا على المستويين الإقليمي والدولي لإعادة الطائفية السياسة إلى الحياة العامة في البلاد. وإذا كان هناك ما يميز الثمانينات فإنها فترة التمييز الطائفي والعنصري والقبلي على جميع المستويات. فقد أصبح أمرا غير مخفي أن انتماء الفرد مذهبيا وأثنيا وقبليا هو العامل الأكبر الذي يحدد ما إذا كان ذلك الفرد سيحصل على وظيفة أو ترقية أو بعثة أو مناقصة أو رخصة لفتح سجل تجاري أو رخصة توسعة منزل أو نشر مقال في جريدة أو تحديد المنهج الدراسي أو تشجيع الثقافة والشعر أو كتابة التاريخ أو تحديد أسماء الشوارع والمدارس والمستشفيات والحدائق والسواحل أو توفير الخدمات العامة في رصف الشوارع أو الرعاية بالحدائق أو المجاري أو أي شيء آخر في الحياة اليومية للمواطنين. فهذه الشؤون الحياتية أصبحت ضمن برنامج خاضع للتمييز الطائفي والعنصري والقبلي، واستطاعت العائلة الحاكمة تمرير هذا البرنامج مستعينة بصلاحيات الدولة التي كان من المفترض أنها دولة خاضعة لسيادة الشعب كما ينص على ذلك دستور البحرين. الحكم الإقطاعي اذن عاد إلى البحرين في الثمانينات بصورة شرسة ربما لم يحلم بها حكام ال خليفة قبل فترة العشرينات. وكانت العائلة الحاكمة في كل ما تقوم به، تقول أنها تعيش الخطر الدائم من «انقلابات» كانت «تكتشفها» وتعلن عنها بصورة سنوية تقريبا.

ومع نهاية الثمانينات بدأت الأزمة الاقتصادية تتصاعد مع انخفاض سعر البترول وازدياد البطالة في البلاد وازدياد الفساد الإداري وعدم اكتراث الحكومة بأي شيء سوى توسيع أجهزة الأمن التي تعتمد على الأجانب المستوردين من خارج البحرين. نهاية الثمانينات أيضا، شهدت بروز تيار جديد قوامه أعداد كبيرة من الشباب المتضرر من سياسات الدولة. هؤلاء الشباب درس كثير منهم في الجامعات داخل وخارج البحرين وأصبح لديهم إدراك بالأزمة السياسية وقدرة على تحدي بعض مظاهر الاستبداد. ولعل أول المصادمات الشبابية مع أجهزة السلطة كانت حركة شباب البلاد القديم في العامين ١٩٨٧-١٩٨٨. فقد دشنت تلك المصادمات عهدا جديدا تبلور لاحقا بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت الذي أدخل المنطقة مرحلة سياسية جديدة تغيرت خلالها التحالفات السياسية. ومع انتهاء حرب الخليج الثانية كانت رياح التغيير الديمقراطية تجتاح مناطق واسعة من العالم، وبدأ الحديث عن نشوء نظام عالمي «جديد»، وبدا كأن منطقة الخليج ستستجيب لبعض المتغيرات الدولية. في هذه الأجواء تحركت النخبة السياسية في البحرين بتنسيق كبير بين القوى الإسلامية والوطنية في الداخل والخارج، وطرحت هذه القوى عريضة ١٩٩٢، ثم عريضة ١٩٩٤، مطالبة العائلة الحاكمة بالاحتكام للعقد الاجتماعي (الدستور) الذي وقعته مع شعب البحرين في العام ١٩٧٣.

إلا أن هذا الطرح نظرت إليه العائلة الحاكمة تحديا لا مجال للتنازل أمامه. ولذلك تركز الخيار الاستراتيجي للعائلة الحاكمة على ما يلي: (١) تجاهل المطالب المطروحة بصورة تامة. (٢) ضرب الوحدة الوطنية من خلال إثارة مزيد من النعرات الطائفية والأثنية. (٣) اغتنام الفرصة لشن هجوم على العدو التقليدي والتاريخي للعائلة الحاكمة المتمثل في الشيعة. والهجوم الذي شنته العائلة الحاكمة كان صارما، إذ لم يتم اعتقال أي شخص (ما عدا استثناء هنا أو هناك) إلا من الشيعة، وتم فرض العقوبات الجماعية على المناطق الشيعية، واستخدم الإعلام في الشتائم ضد شيعة البحرين واتهامهم بأنهم طابور خامس يعمل لصالح إيران، والتنكيل بصغارهم وكبارهم ونسائهم ورجالهم. (٤) اغتنمت العائلة الحاكمة الفرصة لإحداث تغييرات جوهرية داخل أجهزة الدولة، مثل تشكيل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لمصادرة الحريات الدينية التي تمتع بها أهل البحرين منذ صدر الإسلام. كما قامت بإنشاء نظام محافظات وتعيين ضباط أمن من أفراد العائلة الحاكمة حكاما لهذه المناطق، وبالتالي أرجعت البحرين للحكم الإقطاعي القديم، ولكن بلباس جديد. كما قامت العائلة الحاكمة بتوسيع وزارة الداخلية وإنشاء إدارات جديدة وتوسيع صلاحيات مراكز الشرطة، وبناء سجون جديدة، واستيراد البدو من الجزيرة العربية والأردن وسوريا وتجنيسهم لتغيير التركيبة الاجتماعية. وسارعت العائلة الحاكمة لخلفنة مناصب الدولة وتوظيف أفرادها في مختلف المناصب الهامة وغير الهامة. كما قامت العائلة الحاكمة بتوسيع صلاحيات قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة (التي أصبحت أربع محاكم بدلا من محكمة واحدة) لتشمل جميع القضايا التي كانت تخضع للمحاكم الجنائية. كما لم تتوانَ في إصدار قوانين اعتباطية تمهيدا لمصادرة ممتلكات المواطنين الذين أصدرت بحقهم أحكاما خيالية وغرامات مالية جنونية. رغم كل هذه الإجراءات لم تستطع العائلة الحاكمة أن تتجاوز المطالب السياسية التي طرحتها المعارضة ولم تستطع وقف الإدانات الدولية الصادرة من لجان الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والبريطاني ومنظمات حقوق الإنسان المختلفة. كما استطاعت المعارضة الوصول إلى العديد من السياسيين في الخليج. وبدا واضحا أن العائلة الحاكمة في البحرين تنهج نهجا خاطئا ربما كانت له عواقب وخيمة على الوضع الخليجي بصورة عامة.

ولهذا تبنى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد آل نهيان مبادرة في العام ١٩٩٧، للتوسط لإنهاء الأزمة، إلا أن العائلة الحاكمة رفضت ذلك رفضا باتا، وردت على تلك المبادرة بتقديم عدد من رموز المعارضة في الخارج إلى المحاكمة وأصدرت ضدهم أحكاما اعتباطية ضمن سلسلة المحاكمات السريعة والصورية التي أصبحت مهزلة يتندر بها القريب والبعيد. كما رفضت العائلة الحاكمة نصائح تقدم بها عدد من المسؤولين السعوديين لحل الأزمة عن طريق التفاهم مع مختلف قطاعات المجتمع والتوقف عن الأساليب الطائفية التي قد تؤثر على الدول الخليجية الأخرى ذات الحساسية المذهبية. ربما أن الاستجابة الإيجابية جاءت بعد ضغط بريطاني للسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون في البحرين ولتحسين أوضاع السجناء الذين تعاملهم العائلة الحاكمة كأعداء أبديين تنتقم منهم ومن أصولهم المذهبية والأثنية. كما أن الحكومة القبلية واجهت ضغطا دوليا من نوع آخر تمثل في إدانة من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة في ١٩٩٧ (وهي أول إدانة من نوعها لدولة خليجية) ومطالبة مستمرة من مجموعات العمل التابعة لمركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لزيارة البحرين والتحقيق في الأوضاع. هذا الضغط الدولي صاحبه ضغط إعلامي مركز بسبب تسليط الأضواء على التعذيب وأساليب الاضطهاد الموجهة ضد الشعب، وتسليط الأضواء على الأشخاص البريطانيين والأجانب الذي يقودون حملات القمع. وبرز شخص ايان هندرسون كحمل ثقيل على العائلة الحاكمة التي لم تستطع الاستغناء عن خدماته رغم مضي أكثر من ثلاثين سنة في قيادته للمخابرات وبلوغه سن التقاعد.

في شهر مارس ١٩٩٩ توفي الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وخلفه ابنه، حمد، مباشرة في عملية انتقال للحكم تمت بسرعة. فبالرغم من أن الشيخ حمد استلم الحكم حسب نص المادة الأولى من دستور البلاد، إلا أن التنصيب الدستوري الذي ينص على ضرورة أن يكون هناك مجلس وطني منتخب يحضره الأمير الجديد لتأدية اليمين الدستورية امامه لم يتحقق بعد. وتعبيرا عن حسن نواياها، دعت المعارضة لتهدئة الأوضاع وتوفير فرصة للأمير الجديد لفتح صفحة جديدة. وبالغت الصحافة المحلية كثيرا حول بزوغ فجر جديد في البحرين، إلا انه سرعان ما تبين أن الحكم الجديد هو نفسه القديم مع سيطرة متزايدة وثقيلة لرئيس الوزراء الذي حكم البحرين بالقهر والاستبداد والسيطرة التامة على موارد الدولة واقتصادها والتلاعب بالمعاملات التجارية التي تشرف عليها الدولة. كانت أولوية الأمير تتركز على ضمان حكمه. ولذلك كرر زياراته لوزارات الدفاع والداخلية عدة مرات. استقبل الشعب باستحسان بعض تصريحات الأمير حول عزمه عدم التفريق بين أبناء الشعب على أساس مذهبي. ولكن يبدو أن التصريحات كانت استجابة لمشورات استلمها الأمير حول ضرورة تغيير وجهة النظر التي كان يحملها الشعب عنه عندما كان وليا للعهد.

الملف الرئيسي الموجود أمام الأمير كان استمرار اعتقال الشيخ الجمري ورموز الانتفاضة، وكان الشعب ينتظر الطريقة التي سيتعامل معها الحكم الجديد مع هذا الملف لمعرفة توجهاته. إلا أن التصرف الشرس وغير الإنساني مع الشيخ الجمري أوصل الرسالة كاملة إلى كل من يعنيه الأمر. هذه الرسالة تقول أن العائلة الحاكمة لن تتفاهم مع أحد ولا سبيل أمام الآخرين إلا الخضوع والقبول بالإهانة والذل كمقدمة أساسية لطبيعة التعامل التي ينشدها رموز الحكم، مع تفاوت بسيط في درجة الإذلال التي يسعون إليها. مرة أخرى، تخسر العائلة الحاكمة فرصة ذهبية للتفاهم مع أهل البحرين بطريقة إنسانية متحضرة. ومرة أخرى، تصر على التعامل مع الشعب عبر وسائل اذلالية فقط، أما الذين يصرون على مطالبهم العادلة والمشروعة فما عليهم إلا أن يتوقعوا المزيد من سياسات القمع والمطاردة والعداء المستمر. فبعد عام ونصف من حكم الشيخ حمد لم يتغير الوضع من الناحية الحقيقية كثيرا ، ولكن برزت على السطح ظواهر لم تتضح جديتها بعد مثل تشكيل لجنة لحقوق الانسان بمجلس الشورى واطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين واخيرا تشكيل لجنة لاعداد «ميثاق وطني» ما يزال المواطنون ينظرون اليها بالشك والريبة. وبقي السؤال الكبير ماثلا: هل يستجيب الامير لمطالب الشعب العادلة وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور؟ ام سيسعى للالتفاف على تلك المطالب؟

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ٢٠٠٠

٣٠ اكتوبر

● شعر المواطنون بخيبة أمل كبيرة عندما قرر رئيس الوزراء رفض طلب تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان. ورأوا في ذلك صفعة قوية لحقوق الانسان في البلاد وتأكيدا للنوايا الشريرة لرئيس الوزراء تجاه ابناء البحرين، وانتصارا لعقلية القمع التي يحملها عناصر جهاز التعذيب. وجاء الرفض على لسان وزير العمل الذي اجتمع «مع عدد من الشخصيات المعروفة في المجال القانوني والاجتماعي» حسب تعبير صحيفة «اخبار الخليج» الحكومية التي نشرت الخبر في عددها الصادر يوم امس. وقالت الصحيفة ان الوزير «اوضح لهم ان لم يحن الأوان لتشكيل مثل هذه اللجنة وا نااللجنة الحلية المشكلة في مجلس الشورى والمختصة بحقوق الانسان أنشئت من اجل الاهتمام بحقوق الانسان وهي كفيلة بالقيام بدورها على الوجه الاكمل». وبهدا التصري أغلق رئيس الوزراء الباب امام اية محاولة لتطوير حقوق الانسان في البلاد، حيث ان لجنة مجلس الشورى أثبتت، من خلال نشاطاتها، انها انشئت للدفاع عن العائلة الحاكمة في المحافل الدولية وليس عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وبرغم مرور عام كامل على انشائها فانها لم تقل كلمة واحدة حول هذه القضايا، لكنها نشطت في مجال الدفاع عن النظام امام المحافل الدولية. وقال احد ناشطي حقوق الانسان البحرينيين المعنيين بالقضية ان المجموعة التي تقدمت بالطلب كانت تأمل ان يعبر النظام عن جديته في ما أسماه «الانفتاح» بالسماح بتأسيس مثل هذه المنظمات غير الحكومية، والسماح بقدر من الحريات العامة ووضع اسس لاحترام حقوق الانسان. وهذه المهمات لا يمكن ان تقوم بها لجنة تابعة للحكومة. وناشدت المعارضة الحكومات الصديقة للعائلة الخليفية والمنظمات الحقوقية الدولية اعادة النظر في اوضاع حقوق الانسان في البحرين وتكثيفة فعالياتها لحماية تلك الحقوق ووقف الاعتداءات الوحشية التي يقوم بها جهاز التعذيب الحكومي ضد ابناء البحرين.

● وعلى صعيد آخر، تعمقت مشاعر الغضب لدى المواطنين بعد ما تعرضوا له من قمع خطير على ايدي قوات الشغب والامن يوم الجمعة الماضية، عندما خرجوا في مسيرة كبيرة للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. وعكست المعاملة الوحشية من قبل القوات الحكومية للمشاركين في المسيرة تشابها كبيرا في الوسائل مع ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية. وقال شاهد عيان: رأيت شابين يافعين يقتادهما عناصر من قوات الشغب الاجنبية والدماء تسيل من يد احدهما بغزارة، بينما كان الجلاوزة يمعنون في ضربه وتعذيبه جهارا نهارا. عندها تراءت لي مشاهد قوات الاحتلال الاسرائيلية وهي تقمع ابناء فلسطين، وقلت مستغربا: لماذا هذا التشابه الكبير بين قوات الاحتلال الصهيونية وقوات الشغب الاجنبية في البحرين؟. وكان المواطنون قد خرجوا في مسيرتهم من مسجد رأس الرمان وتوجهوا الى المنطقة الدبلوماسية بالمنامة وهم يرددون هتافات الدعم للشعب الفلسطيني. ولم يصدر عنهم ما يبرر العدوان الذي شنته تلك القوات المعتدية على المتظاهرين بعد فترة قصيرة من انطلاق المسيرة. وشوهد الشيخ دعيج بن احمد آل خليفة وهو يوجه العدوان على ابناء البحرين بحقد واضح. وامتلأت المنطقة بالغازات المسيلة للدموع واطلق الرصاص المطاطي على المشاركين بوحشية.

● ومن جهة اخرى علم ان الاستاذ عبد الوهاب حسين يتعرض لمعاملة وحشية داخل الزنزانات، وانه، واخوته، يتعرضون لأبشع وسائل التعذيب لاجبارهم على التوقيع على افادات مزورة اعدتها وزارة الداخلية. واكدت مصادر مطلعة ان الاستاذ عبد الوهاب واخوته معزولون تماما عن العالم ولا يسمح لهم بمعرفة ما يجري خاجر جدران غرف التعذيب. وقالت تلك المصادر ان الاستاذ عبد الوهاب لم يلتق بأي محام منذ اعادة اعتقاله في شهر مارس الماضي بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه، وانهم لا يعلمون بالزيارة المفترضة للجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحد التي كان مقررا لها القيام بزيارة في شهر فبراير المقبل.

١ نوفمبر

● عبر عدد من ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية عن غضبهم الشديد بعد رفض رئيس الوزراء طلب تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان في البحرين. وقال هؤلاء خلال مناقشة الوضع معهم ان القرار الجائر الذي أبلغه وزير العمل قبل ثلاثة ايام لعدد من الشخصيات الوطنية المرموقة التي تقدمت بالطلب، يعتبر مؤشرا خطيرا لحقيقة سياسات حكومة البحرين وعدائها للعمل الحقوقي خصوصا اذا كان منطلقا من جهات او شخصيات غير مرتبطة بها. واستسخفوا مقولة الحكومة بان لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى تكفي، خصوصا بعد ان اثبتت تلك اللجنة فشلها الذريع خلال عام كامل، في الدفاع عن حقوق الانسان، واكتفت بالدفاع عن العائلة الحاكمة وسمعتها في المحافل الدولية. وقالوا ان تلك اللجنة لم تقم بخطوة واحدة للدفاع عن المواطنين المعتقلين تعسفيا وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان وبقية سجناء الرأي القابعين في غرف التعذيب الخليفية. وعبر هؤلاء عن قلقهم الشديد ازاء احتمال مراوغة الحكومة تجاه زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي المزمعة في بداية العام المقبل.

● وكتب الصحافي رضي الموسوي يوم امس عمودا بجريدة «اخبار الخليج» معبرا عن استغرابه من رفض طلب تشكيل لجنة حقوق الانسان المستقلة الذي تقدم به ١٨ مواطنا ومواطنة الى وزارة العمل. وقال ان القرار الذي أبلغه وزير العمل للشخصيات المذكورة يتنافي مع التوجهات الانفتاحية وسياسات الامير التي كررها مرارا. وكان وزير العمل قد أخبر تلك الشخصيات بانه ليس الوزير المسؤول عن ذلك الطلب، وان وزارة العمل ليست هي الجهة المعنية.

● وعلى صعيد آخر سحب وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام، محمد المطوع، باسم الحكومة، خلال اجتماع مجلس الشورى يوم امس المادة السادسة من مشروع قانون التعليم حول فرض رسوم على التعليم الثانوي. وكانت هناك بدايات لغضب شعبي كبير فيما لو أصر رئيس الوزراء على فرض رسوم على الدراسة الثانوية. وعلم ان العائلة الحاكمة اتخذت القرار لانه كان سيسبب لها فضيحة كبيرة خصوصا ان ابناءها يبتعثون الى مدارس خاصة على نفقة ميزانية الدولة، الامر الذي يتناقض بشكل صارخ مع التوجه لفرض رسوم على التعليم الثانوي للمواطنين. والبحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تفرض رسوما على التعليم الجامعي، بينما تهدر العائلة الخليفية المال العام في حياة البذخ، خصوصا رئيس الوزراء الذي وضع يده على اراضي البلاد ويملك عددا من الفنادق الكبرى في البحرين ووكالات الشركات الاجنبية وغيرها.

● ومن جهة اخرى أهابت المعارضة بالمواطنين الاستمرار في دعم الانتفاضة المباركة في الاراضي المحتلة، معربة عن اعتقادها بضرورة تجلي روح الحرية في النفوس والمشاعر، والثبات على خط دعم المظلومين في العالم. وقالت ان دعم الشعب الفلسطيني مسؤولية وطنية واسلامية، وبالتالي فان المشاركة في المسيرات المتواصلة تعبير بليغ عن ذلك الدعم. ويتجسد التواصل مع الانتفاضة الفلسطينية بالاستفادة من تلك التجربة الناصعة في امتنا، سواء من خلال التحلي بروح الصمود امام الظالمين ام بالاصرار على استعادة الكرامة خصوصا مع استمرار سياسات القمع والقتل خارج القانون والتعذيب في المعتقلات. واشارت الى روح التضامن التي تسود العالمين العربي والاسلامي والمشاركة الجماهيرية في المسيرات التي تخرج بعض صلاة الجمعة في اغلب البلدان، خصوصا التي تتمتع بقدر من الحرية. وناشدت المعارضة السلطات البحرينية التوقف عن منع تلك المسيرات السلمية، ومنع قوات الشغب الاجنبية من شن العدوان عليها، كما حدث في الاسبوعين الماضيين.

٣ نوفمبر

● واصل المواطنون تعبيرهم عن التضامن مع الشعب الفلسطيني هذا اليوم. فقد تطرق عدد من الخطباء للقضية وشجب قوات الاحتلال الاسرائيلية، وطالب الزعماء العرب باتخاذ خطوات قوية لمنع العدوان المستمر على ذلك الشعب. وشوهدت قوات الشغب متمركزة في عدد من النقاط في المنامة لمنع مسيرات الاحتجاج الشعبية.

● في الوقت نفسه تواصلت مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد استمرار تغييب الدستور. فقد شوهد في صباح يوم الاربعاء الماضي (١نوفمبر) عبارة على جدار بوابة «قصر الصخير» تقول: «البرلمان مطلبنا». وكتبت العبارة بخط عريض يمكن مشاهدته على مسافة طويلة. وهذه البوابة مطلة على الشارع العام المؤدي الى جامعة البحرين بالصخير، وهو شارع حيوي. ومن المعروف عن هذا القصر انه المنزل الذي نفي اليه الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في العشرينات من هذا القرن، بأمر من المعتمد السياسي البريطاني آنذاك، الميجور ديلي. وفي الآونة الاخيرة بدأت عمليات تجديد وترميم للقصر الذي سوف يكون في المستقبل قصر الضيافة للامير. وقد صرفت عليه مبالغ طائلة من اموال الدولة. وسوف يقام امام هذا القصر نصب يكتب عليه اسماء الذين أجبروا على اعلان الولاء للعائلة الحاكمة. وشوهدت كذلك شعارات مكثفة على الجدران بمنطقة كرزكان معظمها يشجب العدوان الاسرائيلي على فلسطين.

● وعلى صعيد آخر ما يزال الغموض يلف الاجتماع الذي سيعقد يوم الاثنين المقبل بين الامير واعضاء مجلس الشورى بحضور رئيس الوزراء وولي العهد. وحضور رئيس الوزراء يوحي بان الاجتماع لن يتمخض عن قرارات بانفتاح سياسي او اعادة العمل بدستور البلاد. وهناك اشاعات عن توجه لدى العائلة الحاكمة لتحويل البلاد الى مملكة بدلا من امارة. وقد ينجم عن ذلك تنصل العائلة الحاكمة من دستور البلاد الحالي بحجة ان وضع البلاد الاداري والسياسي قد تغير.

علم ان السجناء السياسيين يتعرضون لتعذيب نفسي رهيب هذه الايام في اطار سياسة رئيس الوزراء لكسر معنويات المناضلين. وفي ضوء هذه السياسة يتم تسريب المعلومات المنتقاة من قبل الحكومة، بهدف إقناع المسجونين بعدم جدوى الاستمرار في المطالب الشعبية العادلة، وان المواطنين يقدمون الولاء للعائلة الحاكمة، وان مهرجانات كبرى تقام في مناطق البلاد لهذا الغرض. ويقوم عناصر جهازالتعذيب بمضايقة الاشخاص المعروفين بمواقفهم البطولية، حيث ينقلون الى زنزانات انفرادية ويعذبون ايضا. واكدت التقارير ان الرموز الشعبيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان يتعرضون بشكل خاص لتعذيب نفسي وينقلون بين الحين والآخر الى زنزانات انفرادية.

● اما في الخارج فتسعى الحكومة لتحسين صورتها لدى الآخرين مستغلة اموال البلاد في برنامجها الدعائي. وقد رصدت مبالغ كبيرة لصرفها على الطلاب البريطانيين الراغبين في زيارة البحرين على نفقتها. وتقوم مؤسسة اسمها المؤسسة البحرينية – البريطانية بالترويج لهذا البرنامج، وقد وزعت آلاف النسخ لهذا الغرض. وتمنت المعارضة لو صرفت هذه الاموال في الجهات التي تعود بطائل على المواطنين مثل ابتعاث اعداد اكبر من المتفوقين الى الخارج لتحصيل المؤهلات العلمية العالية. وكانت الحكومة قد سحبت الاسبوع الماضي مشروعا بقانون لفرض رسوم على التعليم الجامعي بعد ان اتضح ان اصرارها على ذلك سوف يؤدي الى احتجاج شعبي واسع. واستغرب المراقبون من تلك الخطوة في الوقت الذي تصرف فيه اموال البلاد في اعمال دعائية غير ذات فائدة.

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ٢٠٠٠

٦ نوفمبر

● ذكرت التقارير ان قوات التعذيب الحكومية اعتقلت الاسبوع الماضي الدكتور جاسم علي، ٣٨، وهو استاذ جامعي بقسم ادارة الاعمال بجامعة البحرين.ولم تذكر المصادر اسباب اعتقاله، ولكن هناك تكهنات بانها مرتبطة بكتاباته الصحافية حول القضايا الاقتصادية في بعض الصحف الخليجية وغيرها. وكان الدكتور علي قد حصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة الامريكية قبل بضع سنوات والتحق بجامعة البحرين. وهو متزوج وله طفلان. وجاء اعتقال هذا الاستاذ الجامعي في اطار سياسة قمع حرية الكلمة التي تتكرس يوميا. وكان جهاز التعذيب قد أصدر قبل يومين امرا بإقالة الكاتب عمران سلمان، من صحيفة «اخبار الخليج». ونفذ القرار أنور عبد الرحمن، احد افراد مجلس الادارة. وكان السيد عمران سلمان قد كتب عدة اعمدة لم تعجب جهاز التعذيب. وقال انور عبد الرحمن في رسالة الاقالة ان سياسة الجريدة قد تغيرت وانه لم تعد هناك حاجة لكتابات عمران سلمان.

● واعتقلت قوات التعذيب كذلك عددا من المواطنين في الفترة الاخيرة عرف من بينهم صلاح الشيخ، ٢٧، من منطقة الديه. وكان اخوه، سعيد، قد حكم بالسجن ١٢ عاما. واعتقل من منطقة السهلة المواطن عبدالعظيم علي ا لملا، ٢٨. ومن منطقة السنابس اعتقل الشاب بدر، ٢٥. وذكرت الانباء ان خالد الوزان، الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي قبل خمسة اعوام، اشرف على جرائم الاعتقال المذكورة. وهناك قلق شديد من احتمال تعرض المعتقلين الى التعذيب وسوء المعاملة.

● وبسبب سياسة قمع حرية التعبير، اضطر الكاتب البحريني، حافظ الشيخ، الى نشر مقال في صحيفة «الشرق» القطرية في ٢ نوفمبر. وجاء في المقال الذي كان يحمل عنوان: «مقدمة كل حوار وميثاق»، مناشدة للامير بالتدخل لمنع التداعي المتواصل في الساحة الاعلامية، وهيمنة شخص أجنبي على الوضع الاعلامي في البلاد. وجاء في المقال: «أود التشرف بأن أرفع الى مقام صاحب السمو أمير البلاد تساؤلا ها هنا عارضا ان كان من المنطقي، اي من المنسجم في هذه الساعة مع مزاج الحوار والميثاق الوطنيين، ان يحجب عن عموم الناس عنوة نبأ محاكمة جارية في ساحة القضاء البحريني الموقر بين أجير تعيس رخيص مرتزق في وزارة الاعلام وبين صحافي وكاتب سياسي بحريني، وان تأتي توجيهات من وزير الاعلام بمنع النبأ ومنع متابعات المحكمة من النشر. وفي الوقت نفسه، كذلك يحجب عن عموم الناس موقع على «آلانترنت» عن هذه القضية، لم يلجأ قوم شجعان الى ابتكاره وبنائه الا لسبب انسداد الدرب هنا في صحافة البلد. فلماذ الخشية هكذا والخوف من ان يتابع الناس وقائع المحكمة على نحو ما يتابعون كل واقعة عادية أخرى». وانتهى المقال الى القول: «هل يرضى سموكم – يا أبا سلمان – مثل هذا الاحتقار من جانب بعض الناس في المؤسسة الاعلامية الرسمية، لفطنة شعب البحرين ووعيه القارين المتقادمين؟».

في اجراء خطير جدا اصدرت وزارة الداخلية امرا الى رئيس لجنة حقوق الانسان الجديد بمجلس الشورى، الدكتور فؤاد صالح شهاب، باطلاعها على كل الرسائل الواردة الى اللجنة قبل اطلاع الاعضاء الاخرين عليها. ويلزم قرار وزير الداخلية رئيس اللجنة بتسليم رسائل الاهالي والمواطنين بخصوص قضاياهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان ومطالبهم وشكاواهم من الجهات المعنية مثل الداخلية والمخابرات ومطالبتهم بالافراج عن ابنائهم او عودتهم من الخارج او ارجاعهم الى اعمالهم او غيرها. واذا لم ترفض لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى هذا القرار الخطير، فسوف يتعرض المواطنون الذين يكتبون رسائل للجنة للاستدعاء والتحقيق من قبل جهاز التعذيب الذي يديره الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة.

● وعلى صعيد آخر اكد الكاتب البحريني الاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي، لصحيفة «الوطن» اللبنانية رفضه «ما تقوم به الحكومة من تجييش الشارع البحريني، وكأننا سنخوض حربا شعواء ضد قطر». ودعا حكومة البحرين لقبول ما تحكم به محكمة العدل الدولية، والكف عن الخطاب المحرض، وأعرب عن اعتقاده بان توفر حسن النية يمكن ان يؤدي الى حل مقبول.

٧ نوفمبر

● تواترت الانباء عن تواصل جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب في الايام القليلة الماضية. وعلم ان بعض المواطنين اعتقلوا بتهمة المشاركة في احتجاجات سلمية حدثت في ذروة الانتفاضة الشعبية في ١٩٩٥. ومن الذين اعتقلوا في الحملة الاخيرة التي قادها الجلاد المعروف خالد الوزان من منطقة السهلة كل من: علي عباس جمعة، ٢٧، صلاح مهدي حسن، ٢٥، عبد العظيم علي سعيد الملا، ٢٩. واعتقل من منطقة السنابس المواطن عبد الا مير. وذكرت المصادر ان هؤلاء جميعا موقوفون بزنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالخميس وان التحقيقات معهم تتعلق بنشاطاتهم قبل خمسة اعوام. وهناك عدد آخر من المعتقلين من مناطق اخرى لم تتوفر اسماؤهم بعد. وتجدر الاشارة الى ان خالد الوزان متهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية من أشهرها تمزيق جسد الشهيد سعيد الاسكافي والاعتداء عليه في يوليو ١٩٩٥.

● ومن جهة اخرى اهتمت المنظمات الحقوقية الدولية بجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، الاستاذ بجامعة البحرين. فقد أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا مهمة حول ذلك جاء فيه: «علمت المنظمة ان الدكتور جاسم علي، ٤١، اعتقل في ١ نوفمبر ٢٠٠٠ من منزله بمدينة حمد. وقامت دائرة المخابرات بتفتيش مكاتبه وصادرت مقالات مكتوبة وأقراص كومبيوتر، ثم طلبت من عائلته ملابس له في اشارة الى ان اعتقاله سوف يطول». وقدمت المنظمة موجزا عن الدكتور جاسم علي، الاكاديمي والكاتب معتبرة ان «كل المعلومات المتوفرة تشير الى انه اعتقل بسبب التعبير عما يعتقده». واضافت: «في تناقض واضح للمعايير الدولية ودستور البحرين، فان القرارات الاميرية والحكومية تحد من حرية التعبير، وتعتبر السلطات مخالفة هذه القرارات انتهاكات امنية تتعامل معها وفقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤». وتطرق البيان لشرح هذا القانون وكذلك لمحكمة امن الدولة. وطالب في النهاية بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بضمان السلامة الجسدية للدكتور جاسم علي واطلاق سراحه فورا، والتدخل لدى السلطات المناسبة لضمان حصول الدكتور جاسم على حق مقابلة محاميه وعائلته، وانهاء العمل بقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● وعلم كذلك ان اتصالات دولية تجري لتوفير اوسع دعم للدكتور جاسم علي في محنته وهو يواجه جهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون والذي عرف بانه من اشرس الاجهزة القمعية في العالم. وقال خبراء حقوقيون ان هذه القضية ستكون معيارا لمدى جدية حكومة البحرين في احترام حرية التعبير في البلاد بعد عقود من قمعها بشراسة.

● وفي القاهرة أصدرت منظمة البرنامج العربي لحماية نشطاء حقوق الانسان مناشدة عاجلة حول حرمان المنظمات الحقوقية الدولية من العمل داخل البلاد. وجاء في البيان: «ان السلطات البحرينية اتهمت المنظمات الحقوقية في الخارج بالتواطؤ مع المعارضة السياسية ضد المصالح الوطنية للبحرين. ولكن في الوقت نفسه لا يسمح بالتواجد القانوني للمنظمات غير الحكومية في البحرين ولا يسمح لاية منظمة بمراقبة او توثيق الانتهاكات التي ترتكب من جانب السلطات». واضافت ان السلطات البحرينية رفضت طلبا موقعا من ١٨ شخصا لتأسيس منظمة غير حكومية لحقوق الانسان. وقال البيان: «ان البرنامج العربي للدفاع عن نشطاء حقوق الانسان يشجب القرار غير المبرر برفض طلب تكوين اول منظمة غير حكومية لحقوق الانسان في البحرين ... ويحث السلطات في البحرين على الاعتراف القانوني باللجنة المستقلة وعدم حصر قضايا حقوق الانسان بلجنة مجلس الشورى. ويؤكد البرنامج الحاجة الملحة لاعادة النظر في القانون الذي يحد كثيرا حرية تشكيل الجمعيات في البحرين مقارنة بما يجري في العالم». وينتهي البيان الى القول: «ان البرنامج يشجع كل المنظمات العربية على دعم مواطني البحرين في نضالهم من اجل الحرية وتشكيل الجمعيات الامر الذي سوف يساهم في تطوير النشاط العام في البحرين».

● وعلم من جانب آخر ان امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، اجتمع يوم امس مع اعضاء مجلس الشورى بحضور مستشاري الامير ووزير الاعلام. ورشحت بعض المعلومات عن الاجتماع تتلخص في رغبة الامير في احداث بعض التغييرات السياسية تبدأ بوضع ميثاق وطني للمرحلة القادمة، وتشكيل مجلسين تشريعيين على غرار ما يجري في بريطانيا وأمريكا، وانتخاب المجلس البلدي الذي أعلن عنه قبل عام ولم يدخل حيز التنفيذ، وفتح حوار مع «جميع الاطراف» لوضع الميثاق الوطني، وفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. وبعد الانتهاء من الميثاق الوطني والتعديلات الادارية والسياسية والتعديلات الدستورية فستصدر قوانين ترفع الى مجلس الشورى الحالي لمناقشتها، قبل ان يصدر مرسوم أميري بذلك. وكانت المعارضة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد الذي يحقق اغلب ما طرحه الامير في اجتماعه مع اعضاء مجلس الشورى يوم امس، ولكن إصرار رئيس الوزراء على رفض ذلك الطلب أدخل البلاد في دوامة من التوتر السياسي والعنف والقتل خارج اطار القانون والتعذيب والابعاد القسري. وتمنت المعارضة أن تتحرك الامور ايجابيا وان يصدر قرار اميري بوقف الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى عبرت المعارضة عن اسفها لقرار امير البلاد مقاطعة القمة الاسلامية التي تعقد الاسبوع المقبل في الدوحة. وألمحت الى ادراكها لحساسية الموقف خصوصا مع استمرار الخلاف الحدودي بين البلدين، ولكنها اعتبرت ان حضور هذه القمة ضروري لخدمة قضية الشعب الفلسطيني المظلوم. فالموقف يتطلب وحدة الصف الاسلامي الذي يتأثر سلبا بامتناع الزعماء عن حضور القمة التي لا تعقد الا مرة واحدة كل ثلاثة اعوام.

٨ نوفمبر

● اعتقلت قوات التعذيب يوم امس الشاب حيدر مهدي، ٢٣، من منطقة السهلة، وذلك بعد يومين فقط على اعتقال اخيه، مصطفى، ٢٥. واعتقل من منطقة السنابس يوم السبت الماضي (٤ نوفمبر) الشاب عبد النبي حسن الحشاش، ٣١. وقد اعتقل هذا المواطن بينما كان يتلقى العلاج الطبيعي بمركزالسلمانية الطبي. وفي الاسبوعين الماضيين اعتقل من منطقة السنابس عدد من المواطنين عرف من بينهم الشاب أمين ابراهيم عيسى، ٢٨. وتعرض هذا الشاب لتعذيب وحشي رغم انه يعاني من مرض في فقرات الظهر. وأجبره المعذبون على الوقوف ساعات طويلة بالاضافة الى الضرب والتعليق بالفلقة. واعتقل من المنطقة نفسها في ٢٥ اكتوبر الشاب علي حسن العصافرة، ٢٥. ومن منطقة رأس الرمان اعتقل في ٢٨ اكتوبر الشاب عبد الامير ضاحي عبد الله، ٢٧، ولا يزال يتعرض للتعذيب في السجن. كما اعتقل الشاب عبد الحسين مكي سلمان، ٢٧. واثناء التحقيق ادخل في خجرة خاصة للتعذيب، وفيها كيس كبير يشبه كيس الرز معلق بحبال في السقف. ويوضع المعتقل داخل الكيس ويربط بالحبال ثم يعلق من السقف ويصدم الكيس بمن فيه بالجدار بشكل متواصل. وهدد هذا الشاب بالتعذيب بهذه الطريقة، ولكن اخلي سبيله. وفي اليوم التالي استدعي مع اخته بشرى مكي سلمان، وتعرضا لمعاملة قاسية بتهمة المشاركة في المسيرة التي خرجت لدعم الشعب الفلسطيني. وكانت قوات التعذيب قد اعتقلت في ١٦ اكتوبر الشاب سلمان يوسف الصائغ، ١٦، وافرج عنه بعد ثلاثة ايام من

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ٢٠٠٠

التعذيب الوحشي. واعتقل الاسبوع الماضي كل من: محمد علي يعقوب، ٢٣، وبشير الشجار ولا يزالان رهن الاعتقال. واعتقل المواطن حسن عبد الله سعد من جسر البحرين – السعودية وافرج عنه لاحقا. كما اعتقل الشاب محمد سلمان حيدر وافرج عنه بعد ثلاثة ايام. وما يزال الشاب بدر جعفر الصباغ الذي اعتقل من منطقة السنابس يتعرض للتعذيب الوحشي داخل غرف التعذيب بسجن الخميس.

● وعلى صعيد آخر تواصل التنديد الدولي بجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، المحاضر بجامعة البحرين. وقد أصدرت اللجنة الدولية للكتاب المسجونين International PEN بيانا بعنوان: محاضر كبير وكاتب معتقل وقلق من سوء المعاملة. وجاء في البيان ما يلي: «ان لجنة الكتاب المسجونين التابعة لمنظمة القلم الدولية International PEN قلقة جدا ازاء اعتقال محاضر كبير وكاتب هو الدكتور جاسم حسين علي، الذي يعتقد ان اعتقاله جاء بسبب كتاباته. وهناك مخاوف من تعرض الدكتور علي للمعاملة السيئة خلال الاحتجاز. وتطالب المنظمة باطلاق سراحه الفوري وغير المشروط الا اذا قدمت له تهمة بارتكاب جريمة واضحة. وتحث منظمة القلم الدولية السلطات البحرينية على اتخاذ كافة الاجراءات لحماية حقوق الانسان الاساسية للدكتورجاسم علي ما دام محتجزا.

وطبقا للمعلومات، فان الدكتور جاسم علي ... اعتقل من منزله بمدينة حمد في الاول من نوفمبر. وقبل اعتقاله قام جهاز الاستخبارات بالتحقيق معه حول مقالاته وصودرت كتاباته. وبعد الاعتقال اتصلت دائرة الاستخبارات البحرينية بعائلته وطلبت منها ملابس للدكتور علي الامر الذي يشير الى احتمال احتجازه فترة طويلة. ويكتب الدكتور جاسم علي حول القضايا الاقتصادية – الاجتماعية في صحف دول الخليج، ويعتقد ان اعتقاله ربما يتصل بمقالات كتبها. وبالرغم من عدم توجيه اية تهمة له حتى الآن فهناك مخاوف من استمرار اعتقاله طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح بالاعتقال لفترة تصل الى ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

ولا يميز قانون امن الدولة بين ممارسة الحقوق الاساسية والنشاطات الاجرامية، واستعمل على نطاق واسع من قبل السلطات البحرينية للحد من حرية التعبير. وبالاضافة الى ذلك، يعتمد قانون امن الدولة على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب . وتعقد محكمة امن الدولة جلساتها بصورة سرية ولا تسمح بالاستئناف وبالتالي فهي تفتقر الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ويعتقد ان الدكتور جاسم علي معتقل بزنزانة انفرادية ولا يسمح له بالاتصال بعائلته او محاميه». وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على اطلاق سراح الدكتور جاسم علي، باعتبار ان اعتقاله يتناقض مع المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومطالبة السلطات البحرينية باتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لضمان سلامة الدكتور جاسم علي، والسماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه وما يحتاجه من عناية طبية طبقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى اعتبرت حركة احرار البحرين ان عودة الدكتور مجيد العلوي الى البلاد بعد غياب دام ١٨ عاما تعكس جانبا مهما من جوانب الازمة التي يعيشها ابناء البحرين، يتمثل في إبعاد المواطنين قسرا او منعهم من العودة الى البلاد. ومنذ استلام الامير الحالي الحكم في مارس ١٩٩٩ قامت السلطات بإبعاد اكثر من خمسين مواطنا لدى عودتهم. وتعتبر البحرين البلد الوحيد في العالم الذي يتبنى الإبعاد كعقوبة للمعارضين. وجددت المعارضة مطالبها المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المنتخب واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قوانين الطوارئ.

٩ نوفمبر

● في خطوة لها دلالاتها الخطيرة أصدر مجلس ادارة جريدة «الايام» الحكومية قرارا بطرد ستة من صحافييها المعروفين، وهم: احمد البوسطة، خالد البسام، رضي الموسوي، سعيد محمد، محمد فاضل ومحمد المنصور. ولم تقدم الجريدة اسبابا منطقية لهذه الخطوة، ولكن يعتقد ان القرار جزء من سياسة رئيس الوزراء التي تصادر الحريات الاساسية ومنها حرية التعبير. واغلب هؤلاء معروفون من خلال اعمدتهم التي تناولوا فيها احيانا قضايا الوضع المحلي والسياسات الجائرة المفروضة على البلاد. وجاء قرار فصل هؤلاء الصحافيين بعد اقل من اسبوع من منع المواطن عمران سلمان من الكتابة في صحيفة «اخبار الخليج» وهي الصحيفة الثانية التابعة لوزارة الاعلام. وكلا الصحيفتين تخضعان لقرارات رئيس الوزراء. وجاءت هذه ا لحملة الشرسة ضد الصحافيين متزامنة مع حملة اعتقالات واسعة طالت عددا غير قليل من المواطنين من بينهم الاستاذ الجامعي، والكاتب الدكتور جاسم علي. وقد اهتمت جهات دولية كثيرة بجريمة اعتقال الاخير. وبعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين رسائل احتجاج الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية مطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عن هذا المواطن. ورشحت معلومات عن تحرك بعض الدبلوماسيين في المنامة في اطار هذه القضية.

● وقد استمرت مطاردة جهاز التعذيب للمواطنين في عدد من المناطق. فقد شنت عناصر ذلك الجهاز القمعي يوم امس عدوانا على منزل المواطن علي الملا، ٣١، بمنطقة السنابس لاعتقاله. ولكنه لم يكون موجودا في المنزل. وقامت العناصر المعتدية بالعبث بمحتويات المنزل بشكل همجي. واكدت الانباء ان المواطن عبد النبي الحشاش الذي اعتقل يوم السبت الماضي قد تعرض لتعذيب وحشي. فقد أشرف الجلاد المعروف، خالد الوزان، على تعذيب هذا المواطن بوحشية متناهية، وشوهد بعد اعتقاله وهو في حالة سيئة، وآثار التعذيب واضحة على جميع اجزاء جسده، وبدا غير قادر على المشي بسبب الآلام التي اصيب بها في رجله نتيجة التعذيب. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هذا السجين في اقرب فرصة واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الوزان من الاستمرار في اعتداءاته وتعذيبه. ويسود منطقة السنابس حالة من الخوف بسبب العدوان المتواصل الذي تشنه عناصر التعذيب التابعة لرئيس الوزراء ضد مواطنيها.

● ومن جهة اخرى افتتح يوم امس معرض الصور التاريخية والشخصية لرئيس الوزراء والعائلة الحاكمة وبعضها مرسوم بريشة فنانين عراقيين هما حيدر علي ومزاحم الناصري. وذكرت بعض المصادر انهما الرسامان الشخصيان للرئيس العراقي صدام حسين. وعند البوابة الرئيسية عرضت صورة كبيرة يظهر فيها رئيس الوزراء مع شاه ايران المقبور بزيه العسكري. وقد أثارت هذه الصورة استياء الحاضرين. وذكرت تلك المصادر ان تكاليف المعرض اخذت من خزينة البلاد. وقام الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء، بافتتاح المعرض الخاص بمناسبة صدور كتاب «الشقيقان والسنوات الصعبة» الذي اقيم بمركز الفنون بمتحف البحرين. وصدر الكتاب بمناسبة ذكرى ميلاد رئيس الوزراء الخامسة والستين. ويتم الانفاق على هذه الفعاليات الهادفة لتمجيد شخصية رئيس الوزراء من خزينة الدولة.

● وهناك استياء كبير من الفساد المالي الذي يتم امام اعين المواطنين. وتقدم القصة التالية نموذجا لذلك. يقول مواطن بحريني انه ذهب لتسديد فاتورة الكهرباء بدائرة شؤون المستهلكين فرأى مواطنة طاعنة في السن وهي تشتكي للمسؤولين من قطع الكهرباء عن منزلها بسبب عدم تسديد فواتير متأخرة بلغت قيمتها اقل من ١٠٠ دينار (٢٥٠ دولارا). وخلال تواجده هناك رأى بعينه فاتورة باسم (الشيخ سلمان احمد سلمان آل خليفة، مكتب ١٢، شارع ٤٢، المنامة ٢٤٣، الرقم الشخصي ٧٤٠٧٠٠٣٠٣). وتؤكد الفاتورة ان مجموع الاستهلاك والمتأخرات هو ٥٢٩٨,٥٧٥ دينار (حوالي ١٤ الف دولار). فهو لم يدفع فواتيره منذ ستة اعوام. لكن الكهرباء لم تقطع عنه، بينما قطعت عن منزل المرأة العجوز المذكورة.

١٠ نوفمبر

● أصدرت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته امس مناشدة عاجلة حول اعتقال الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته السلطات البحرينية الاسبوع الماضي. وجاء في المناشدة ما يلي: «اعتقال انفرادي/الخشية من التعذيب، البحرين: جاسم حسين علي، ٤١.

● لم يُسمع اي شيء عن محاضر جامعي كان قد كتب تحليلات لخدمة اعلامية تجارية حول الاوضاع السياسية وحقوق الانسان في البحرين، منذ اعتقاله على ايدي قوات الامن في الاول من نوفمبر. ويعتقد انه معتقل بشكل انفرادي وهناك مخاوف من احتمال تعرضه لمعاملة سيئة. فقد اعتقل الدكتور جاسم حسين علي من منزله بمدينة حمد جنوب العاسمة المنامة، وهو محاضر بقسم ادارة الاعمال والاقتصاد بجامعة البحرين وله طفلان. وذكرت التقارير انه محتجز بمركز المخابرات بالقلعة، ولكن عندما طلبت عائلته زيارته رفض طلبها. ولم تعرف اسباب اعتقاله بشكل كامل ولكنها ربما تكون مرتبطة بمساهماته التحليلية حول حقوق الانسان والاوضاع السياسية والاقتصادية في البحرين لوحدة المعلومات التابعة للايكونوميست، المختصة بتوفير المعلومات التجارية، والتي تتبع مجموعة الايكونوميست. وكان الدكتور جاسم حسين علي، قد تعرض للتحقيق في سبتمبر الماضي من قبل السلطات بمطار البحرين لدى عودته من الخارج، وتمت مصادرة قرص كومبيوتر منه. ومنذ ذلك الوقت قامت المخابرات بتفتيش منزله عدة مرات وصادرت المزيد من اقراص الكومبيوتر وواصلت التحقيق معه حول علاقته بوحدة الايكونوميست للمعلومات. وفي ٦ نوفمبر كتبت منظمة العفو الدولية للسلطات البحرينية مطالبة بتوضيح اسباب اعتقال جاسم حسين علي. ولم تستلم اي جواب حتى الآن». وقدمت المنظمة خلفية عن الاوضاع قائلة: «يتم ابقاء المعتقلين السياسيين عادة في سجن انفرادي، ويواجهون خطر التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة خلال الفترات الاولى بعد الاعتقال في محاولة لسحب المعلومات. وقد يتم توقيفهم لشهور او سنوات بدون تهمة او محاكمة طبقا لاجراءات قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ التي تسمح بالتوقيف الاداري لمدة ثلاث سنوات. وقد توفي عدد من المعتقلين في المعتقل منذ ديسمبر ١٩٩٤ غتدما انفجرت الاحتجاجات الواسعة ضد الحكومة. ولم يتم التحقيق في حالات التعذيب او الوفاة خلال التوقيف، برغم ان اسماء بعض موظفي المخابرات برزت في افادات السجناء السياسيين. وقد قلت ممارسة التعذيب في السنوات الاخيرة، واتخذت خطوات ايجابية من قبل السلطات في مجال حقوق الانسان. وفي مارس ١٩٩٨ وقعت البحرين على معاهدة منع التعذيب وواالمعاملة غير الانسانية الحاطة والقاسية. وفي اكتوبر ١٩٩٩ انشئت لجنة لمراقبة حقوق الانسان». وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة باطلاق سراحه الفوري وضمان سلامته وعدم تعريضه لمعاملة سيئة.

● وتجدر الاشارة الى ان ادارة الجامعة سعت للتمويه على الطلاب، فأخبرتهم بان الدكتور جاسم حسين في اجازة مرضية. وفشل رئيس الجامعة في القيام بمسؤوليته، ولا يبدو انه يسعى لاطلاق سراحه، برغم انه كان يستطيع ذلك خلال مقابلته الامير يوم امس. وكان الدكتور محمد جاسم الغتم، وهو عسكري عينه رئيس الوزراء رئيسا للجامعة، مع عدد من اساتذة الجامعة، قد اجتمعوا يوم امس مع الامير بدعوة من الاخير لمناقشة بعض القضايا، ولكن لم تتوفر اية مؤشرات تدل على انهم طرحوا جريمة اعتقال زميلهم، وهو امر مخالف لشرف المهنة وروح التضامن ودفع الظلم عن المظلومين.

● ومن جهة اخرى اكدت الحكومة الامريكية علمها بوجود انتهاكات لحقوق الانسان في البحرين. وجاء في رسالة موقعة باسم مارجريت سكوبي، مديرة مكتب شؤون الجزيرة العربية الاسبوع الماضي، ما يلي: «ان الخارجية الامريكية على اطلاع باوضاع حقوق الانسان في البحرين. وما تزال قضايا الاعتقال التعسفي والاحتجاز ومعاملة السجناء مصادر قلق. وتناقش الولايات المتحدة حكومة البحرين حول هذه المسائل بشكل منتظم.

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ٢٠٠٠

وبالرغم من ان هناك حاجة لعمل المزيد، فقد رأينا بعض التطور. وكان من اول اعمال الامير الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي تولى الحكم بعد وفاة والده في مارس ١٩٩٩، اصدار عفو واطلاق سراح اكثر من ٤٠٠ سجين سياسي، ومحتجز ومنفي».

١٣ نوفمبر

● بعث عدد كبير من موظفي شركة طيران الخليج يوم امس رسالة الى الشيخ احمد بن سيف آل نهيان، الرئيس التنفيذي للشركة، طالبوا فيها بزيادة بتحسين اوضاع العمل من ناحية الرواتب. وعبّر موقعو الرسالة وهم موظفو قسم الهندسة والصيانة بالشركة عن تقديرهم لظروف الشركة، ثم قدموا مقارنة بين رواتبهم والرواتب التي يستلمها موظفو الشركات الاخرى قائلين انها لا تتعدى ٤٠ بالمائة منها. كما ألمحوا الى المخاطر التي يواجهونها في عملهم خصوصا استنشاق الغازات والزيوت الكيماوية. وبعد ذلك طرح الموعقون مطالبهم بالصيغة التالية: حضرة الرئيس: لنا فيكم الامل المرجو بالنظر في التماسنا المرفوع الى عنايتكم الكريمة لدراسته والتوصية بتحقيق الآتي:

١ – زيادة الراتب الاساسي بنسبة ٣٠ بالمائة.

٢ – زيادة العلاوة الفنية لتتناسب مع حجم المسؤولية والكفاءة الفنية وصرفها لمن لا يستفيد منها حاليا في قسم الهندسة.

٣ – إعادة العمل بنظام الزيادات السنوية بالشركة».

ووقعت الرسالة باسم «مهندسي وفنيي وعمال قسم الهندسة والصيانة بشركة طيران الخليج»، وبلغ عدد الموقعين عليها ٢٥٠ موظفا.

● ومن جهة اخرى علم ان السلطات البحرينية رضخت أخيرا للضغط الدولي وأطلقت سراح الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته قبل اسبوعين. وجاء الافراج عن هذا الاستاذ الجامعي بعد ضغوط دولية طوال الاسبوع الماضي. وعلم ان الامين العام للامم المتحدة، السيد كوفي عنان، أبدى اهتماما شخصيا بجريمة اعتقال الدكتور علي خلال زيارته للمنامة لافتتاح المقر الجديد لمكاتب الامم المتحدة في البحرين. واهتم على الاقل دبلوماسيان اجنبيان في المنامة بالجريمة وطالبا الحكومة باطلاق سراح الدكتور علي الذي اعتقل بسبب ممارسته حرية التعبير. وكانت منظمات دولية عديدة قد أصدرت بيانات وبعثت رسائل الى السلطات البحرينية للافراج عن ا لدكتور جاسم علي. ومن هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية، ومنظمة هيومن رايتس ووج، ومنظمة القلم الدولية، والجهات المختصة بحقوق الانسان بالامم المتحدة في جنيف، بالاضافة الى ناشطين سياسيين في عدد من البلدان. وبثت نبأ جريمة الاعتقال مؤسسات اعلامية دولية عديدة من بينها رويترز وكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية وراديو مونت كارلو وراديو طهران وجريدة «القدس العربي» البريطانية، وصحيفتا «الراية» و «الشروق» القطريتان. وكانت جهات دولية عديدة قد تعهدت بمتابعة القضية وفضح جهاز التعذيب البحريني في المحافل الدولية اذا استمر في انتهاكاته الفظيعة لحقوق الانسان.

● وعلى صعيد آخر أعربت المعارضة عن حزنها لوفاة الشيخ منصور الستري، ٨٠ عاما، الذي توفي الاسبوع الماضي. وأعربت المعارضة عن مواساتها عائلة المرحوم داعية الله ان يتغمده برحمته، وانا لله وانا اليه راجعون.

١٦ نوفمبر

توفرت معلومات جديدة حول عدوان رهيب قامت به قوات التعذيب الحكومية على منزل احد المواطنين من منطقة «سند» جنوبي البلاد مؤخرا. ففي الساعات الاولى من صباح يوم السبت ٢٨ اكتوبر الماضي، اقتحم سبعة من عناصر جهاز التعذيب وهم مدججون بالسلاح منزل الشاب حسين مهدي احمد عبيد، ١٧، بطريقة وحشية للغاية، واقتادوه الى غرف التعذيب. وخلال العدوان بث المعتدون رعبا شديدا في المنزل وأرهبوا الاطفال والنساء الذين كانوا نياما. ثم عادوا في الساعة الثالثة صباحا وعاثوا في المنزل فسادا وهو معهم مغلل اليدين امام والديه. وفي الصباح عادوا مرة ثالثة وفتشوا المنزل مجددا وقلبوا كل شيء فيه حتى الارز والسكر. وازاحوا السجاد عن الارض. وبعد يومين جاؤوا مرة اخرى للمنزل واخذوا بعض القطن، واداة تنظيف منزلية. وكان هذا الشاب قد اعتقل اربع مرات في السابق. هذه المعاملة الوحشية المستمرة تشبه الى حد كبير اساليب الاسرائيليين في اعتداءاتهم على ابناء فلسطين.

● وعلم من جهة اخرى ان الامير دعا رؤساء بعض الجمعيات والصناديق الخيرية في البلاد الى قصره بمنطقة السافرية جنوبي البلاد، واخبرهم بما سيفعله في ١٦ ديسمبر، عشية عيد الشهداء. واشارت الانباء الى انه تطرق لموضوع الاصلاحات السياسية بشكل عام، وانه عازم على القيام بتغييرات دستورية لم يوضح شكلها، وتشكيل مجلسين احدهما معيّن والآخر ربما يكون منتخبا، على غرار مجلسي اللوردات والعموم البريطانيين. ولم يتطرق الحديث الى دستور البلاد، وما اذا كان سيعيد العمل به. وهناك شعور عام بان رئيس الوزراء يعارض اي اصلاح حقيقي في البلاد، وانه يصر على الاستمرار في سياسات القمع والتعذيب. وليس معلوما ما اذا كان الامير على اطلاع بسياسات القمع المتواصلة واعتقال الابرياء من منازلهم وترويع الآمنين، وهي السياسات التي ينتهجها رئيس الوزراء منذ اكثر من ربع قرن، ولم تتوقف حتى الآن برغم الحديث عن الاصلاحات.

● وعلى صعيد آخر، شاركت المعارضة البحرينية في نشاطات المؤتمر الثاني للحركة العالمية من اجل الديمقراطية الذي عقد هذا الاسبوع بالعاصمة البرازيلية، ساو باولو. وقد افتتح الرئيس البرازيلي السيد فرناندو كاردوسا المؤتمر الذي كان بعنوان: «مواجهة التحديات التي تواجه الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين». وقدم الدكتور منصور الجمري مداخلة اثناء الورشة الخاصة بـ «مناصرة الديمقراطيين في المجتمعات المغلقة». وجاء في المداخلة توضيح لخصوصية البحرين. فحكومة البلاد تحصل على تأييد الولايات المتحدة الامريكية والغرب في الوقت الذي يعاني المجتمع فيه من الحرمان السياسي. واشارت المداخلة الى الموقف الامريكي الذي عبر عنه بنيامين جيلمان، عضو الكونجرس الامريكي، بعد زيارته البحرين مؤخرا، والذي أيد النظام بصورة انتقائية. وبعد خروجه من البحرين اعتقلت الحكومة استاذا بجامعة البحرين، وزجته في السجن لانه كتب مقالات لم تعجب الحكومة. ولم يفرج عن هذا الاستاذ الجامعي الا بعد تدخل من جهات عليا من بينها السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة الذي كان في زيارة الى البحرين الاسبوع الماضي. وجاء في المداخلة ان الحكومة منعت تشكيل لجنة اهلية مستقلة لحقوق الانسان، وأوضحت انه ليس هناك مجال واسع للنشاط الحر المناصر للديمقراطية. فالحكومة تسيطر على الصحافة وتمنع تشكيل النقابات، وتتدخل في جميع اوجه الحياة العامة. وقال الدكتور الجمري ان الناشطين من اجل الديمقراطية يستطعيون مساندة الناشطين في البحرين من خلال: الضغط على الحكومة الامريكية والحكومات الغربية الاخرى التي لديها نفوذ في البحرين لطرح موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان خلال المداولات بين الجانبين، مراقبة ما يجري في البحرين بدقة لتحريك لجان الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان: وقّعت الحكومة على معاهدة منع التعذيب، ولكن التعذيب يمارس بصورة يومية حتى الآن، حث الحكومة البحرينية على احترام مباديء الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال السماح بانشاء لجنة مستقلة لحقوق الانسان والسماح بتشكيل نقابات عمالية حرة، ومناصرة القيادات الشعبية المعتقلة والمطالبة بالسماح بحرية التعبير والرأي للمثقفين والناشطين السياسيين. وعبر الحاضرون عن تعاطفهم مع شعب البحرين في نضاله العادل لاسترجاع حقوقه المسلوبة.

١٧ نوفمبر

● اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ان زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة سوف تتم في موعدها. وجاء في رسالة بعثها الى احدى الشخصيات السياسية البريطانية ما يلي: «انني اتفق معك ان هناك صعوبات في اثبات دعاوى انتهاكات حقوق الانسان التي توجه للسلطات البحرينية. ولكن البحرينيين يتحركون نحو مجتمع اكثر انفتاحا. وربما حدث ان أجلت زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة مرتين، ولكن في هذه المرة حددت تواريخ لذلك وهي ٢٥ فبراير – ٣ مارس ٢٠٠١، وبين هذين التاريخين سوف تتم الزيارة. وأتمنى كذلك أن تستطيع منظمة العفو الدولية مواصلة البناء الذي بدأته خلال زيارتها الاولى، وان يصدر عنها تقييم مستقل وغير منحاز». وأشار الوزير في رسالته ضمنا الى ان تدخل حكومته في بعض الحالات أدى الى بعض النتائج: «يبدو ان حوارنا البناء مع السلطات البحرينية قد حقق بعض النتائج. وأنا أرحب بالافراج عن النساء الثلاث اللاتي صدرت بحقهن ادانة بمخالفات تتضمن تفجيرات نارية. وهذه الافراجات الاخيرة مؤشرات ايجابية حول الاستعداد المتواصل من قبل الشيخ حمد للتصدي لموضوع المعتقلين الصعب. ونحن نتأمل في بعض مجالات الاصلاح التي يمكن ان نقدم للبحرينيين دعما ومن ضمنها القضايا الدستورية».

● وجاء تأكيد الوزير البريطاني في الوقت الذي رفضت فيه السلطات البحرينية السماح لمنظمات حقوقية دولية بزيارة البلاد. ورفضت كذلك طلبا من اللورد ايفبوري، نائب اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية لزيارة البلاد. ولم يستلم جوابا على طلبه الذي تقدم به منذ بضعة اسابيع. وكانت منظمات اخرى قد تقدمت بطلبات مماثلة من السلطات البحرينية، ولكنها لم تحصل على موافقة، بينما حصل بعضها على اعتذارات بان الوقت الحاضر غير مناسب، ووعدت بالسماح لها بالزيارة في العام المقبل. وتأمل سلطات التعذيب ان تتمكن في الاسابيع المقبلة من غلق ملفات المعتقلين، وذلك باجبارهم على تقديم اعتذارات للسلطات لكي يتم الافراج عنهم. وتطالب المعارضة بتقديم عدد من ضباط التعذيب وفي مقدمتهم وزير الداخلية وايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان.

● ومن جهة اخرى انتشرت في الايام الاخيرة كتابة الشعارات السياسية على الحيطان في مناطق عديدة. وشوهدت قبل يومين شعارات وطنية بمعهد البحرين للتدريب، وكذلك بمدرسة حمد الثانوية. وتطرقت الشعارات للوضع السياسي القائم في البلاد مطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة العمل بدستور البلاد. كما علقت صور الشهداء الابرار الذين قتلوا في سجون رئيس الوزراء.

● ولوحظ من جهة اخرى توقف المنتدى الثقافي في المنامة عن النشاط منذ ان تدخلت السلطات لمنع المحاضرات التي كان قد أعدّ لها قبل اسابيع. وكتب الصحافي علي صالح في صحيفة «الايام» يوم امس في عموده متسائلا عن سبب ذلك التوقف. ورأى المراقبون في الاجراءات الحكومية الاخيرة مؤشرا على تكريس سياسة القمع في البلاد ومنع حرية الكلمة. جاء ذلك في اثر توقف نشاط المنتدى الثقافي واعتقال الدكتور جاسم علي وتوقيف ستة من الصحافيين عن كتابة اعمدتهم بصحيفة «الايام». وتراقب المنظمات الدولية المهتمة بحرية التعبير الوضع في البحرين عن كثب.

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ٢٠٠٠

٢٠ نوفمبر

● استمرارا لسياسات قمع حرية التعبير منعت السلطات البحرينية عقد ندوة مستقلة الاسبوع الماضي. فقد صدرت دعوة لندوة بعنوان: «التعايش بين الوحدة والتعددية»، كان يفترض عقدها مساء الاربعاء الماضي (١٥ نوفمبر) بمأتم القصاب في المنامة. وكان من المقرر ان يشارك فيها كل من السيد كامل الهاشمي، الشيخ عبد الشهيد الستراوي، الشيخ عبد المحسن ملا عطية والاستاذ كريم رضي. وأرسلت دعوات رسمية باسم ادارة مأتم القصاب الى العلماء والمثقفين والتجار والوجهاء. ولكن جهاز التعذيب استدعى السيد حسين العلوي، احد المسؤولين بالمأتم، وطلب منه الغاء الندوة فورا، والا تعرض للعقاب (وربما السجن والتعذيب). وجاء الغاء هذه الندوة، في اطار سلسلة من الاجراءات القمعية ضد حرية الكلمة من بينها اعتقال استاذ جامعي بسبب كتاباته، وتوقيف عدد من كتاب الاعمدة بصحيفة «الايام» بقرار من اجهزة التعذيب.

وعلى صعيد آخر عقدت منظمة مراقبة حقوق الانسان بالتعاون مع لجنة الدفاع عن الحريات الاكاديمية التابعة لرابطة دراسات الشرق الاوسط ندوة مهمة في ١٧ نوفمبر بمدينة فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية. وادار الندوة السيد جو ستورك، مدير برنامج حقوق الانسان بالشرق الاوسط التابع للمنظمة، . وكان من بين المشاركين العرب الدكتورة منيرة فخرو التي تحدثت في مداخلتها عن الوضع الاكاديمي في البحرين. وتطرقت الى الظروف التي تمر بها الحياة الجامعية في البحرين خصوصا منذ العام ١٩٩٥ عندما خرجت الجامعة عن طبيعتها ولم يعد هناك احترام للحرم الجامعي. وجاءت الندوة بعد الاعتداء على حرية الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته وزارة الداخلية لمدة عشرة ايام في بداية هذا الشهر بسبب كتاباته وآرائه حول الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الخليج. وحدثت تدخلات على اعلى المستويات السياسية العالمية للافراج عنه، الامر الذي أرغم السلطات على اطلاق سراحه. وما يزال جواز سفره محتجزا لدى جهاز التعذيب.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن، بعنوان: «تشكيل لجنان أهلية وحكومية لحقوق الانسان ليس زراعة موسمية». وجاء في المقال استعراض للطريقة التي رفضت بها الحكومة طلبا تقدمت به مجموعة من المواطنين البحرينيين لانشاء لجنة مستقلة لحقوق الانسان. واعتبر الكاتب ان وزير العمل الذي التقى اعضاء المجموعة واخبرهم بقرار الرفض، ليس مخولا بمثل ذلك القرار. وقال ان امام المجتمع اليوم يقف على مفترق طريقين: احدهما يؤدي به الى الغائه خارج التاريخ، والثاني يفضي به الى دخول الالفية الثالثة ومعتركها الحضاري، مؤكدا ان ذلك مرتبط بعودة العمل بدستور البلاد. وقلل الكاتب من اهمية لجنة حقوق الا نسان التابعة لمجلس الشورى، مشيرا الى فشلها في اي تغيير في مجال حقوق الانسان، وتحدى الحكومة ان تنشر شيئا مما حققته تلك اللجنة. واعتبر ان نجاح لجنة مجلس الشورى يتحقق اذا استطاعت التعاطي مع ثلاث قضايا مهمة: اولها اعادة العمل بدستور البلاد: «ماذا عسى ان تفعل لجنة الشورى ازاء هذا الوضع المؤلم الذي لم يحدث لشعب مثله عبر تاريخ الديمقراطيات في العالم؟»، ثانيها: استمرار انتهاكات حقوق الانسان والعمل وفق مواد قانون امن الدولة. وبعد ان طرح قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين للتدليل على ذلك تساءل: «ماذا عسى ان تقوم به لجنة الشورى ازاء هذا الانتهاك لحقوق الانسان؟، ثالثها: قضية المواطنين الذين يعيشون في الخارج، فهل تطالب اللجنة بالسماح لهؤلاء بالعودة مكرّمين وتعويضهم واحترامهم ام «عليهم ان يوقعوا صكوك غفران يشترونها بثمن دفع حرياتهم ومجمل حقوقهم التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكفلها دستور بلدهم؟». وانتهى الكاتب الى القول: «ماذا عسى ان تعمل لجنة الشورى تجاه اي مما عرضناه؟ انه لمن الواضح ان لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى، لا تستطيع ان تعمل اي شيء تجاه ما سقناه من امثلة تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، ولذا فان (المطلوب) قيام لجنة اهلية لحقوق الانسان في ظل الاوضاع القائمة التي يجب الا تخدعنا عن كوامنها ظواهر المهرجانات الموسمية».

٢١ نوفمبر

● أصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم تقريرا مهما بعنوان: «البحرين: مخاوف منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الانسان». والتقرير يقع في حوالي ٢٥ صفحة باللغتين العربية والانجليزية، ويتطرق لاوضاع حقوق الانسان في البحرين في الوقت الحاضر. وقد أصدرت المنظمة بيانا صحافيا حول التقرر بثته الى وكالات الانباء جاء فيه ما يلي: قالت المنظمة في تقريرها ان الآليات التي سهلت الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في الماضي ما تزال قائمة، برغم تحسن اوضاع حقوق الانسان في العامين الماضيين باطلاق سراح مئات المعتقلين السياسيين وتشكيل لجنة لحقوق الانسان بمجلس الشورى والتصديق على معاهدة منع التعذيب. وقد استمرت انتهاكات حقوق الانسان على نطاق اضيق مما كان الامر عليه خلال الاضطرابات المدنية في منتصف التسعينات. ويتم اعتقال المحتجين ضد الحكومة بشكل روتيني بينما يواجه المحتجزون احتمال بقائهم في الاعتقال لفترة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة، وهي اقصى فترة وفق اجراءات قانون امن الدولة الذي يطبق منذ اكتوبر ١٩٩٤. وما يزال هناك بضع مئات من الناس معتقلين بدون تهمة او محاكمة. وبينهم خمسة رموز سياسية مرموقة وعلماء دين، وجميعهم سجناء رأي بقوا في الاحتجاز منذ يناير ١٩٩٦. وقد وضع هؤلاء الخمسة مؤخرا في سجون انفرادية لانهم رفضوا توقيع افادات يعتذرون فيها عن نشاطاتهم السياسية السابقة او الزام انفسهم بعدم المشاركة في الفعاليات السياسية والاجتماعية في المستقبل.

وما تزال المحاكمات السياسية تعقد امام محكمة امن الدولة التي تقصر اجراءاتها عن المعايير الدولية المعترف بها للمحاكمة العادلة، حيث يحرم المتهمون من حق استئناف الاحكام التي تصدر بحقهم. وتعقد جلسات هذه المحاكمة بصورة سرية وقد يدان المتهمون على اساس الاعترافات التي يسحبها الشرطة منهم او افادات الشرطة بانهم اعترفوا بها. وبالرغم من التصديق في ١٩٩٨ على معاهدة منع التعذيب الصادرة عن الامم المتحدة فقد وردت عشرات التقارير حول التعذيب والمعاملة السيئة ولكن نادرا ما تم التحقيق فيها.

وما تزال الحكومة تستعمل الابعاد القسري كإجراء عقابي ضد النشطاء السياسيين السلميين او المعارضين.، وهناك مئات البحرينيين، ومن ضمنهم نساء واطفال ممنوعون من دخول البلاد ويجبرون على البقاء في المنفى.

وتفرض قيود كثيرة على الجمعيات غير الحكومية ولا يسمح بقيام منظمة وطنية مستقلة لحقوق الانسان. وفي اكتوبر ٢٠٠٠ رفضت السلطات طلبا من مجموعة من الناس، بينهم محامون، لانشاء منظمة مستقلة لحقوق الانسان. وقالت منظمة العفو الدولية ان على السلطات تم تسمح للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان ليس فقط بالعمل بدون معوقات او قيود، بل بتشجيعها على تطوير الوعي بحقوق الانسان وحمايتها.

وترحب منظمة العفو الدولية بالخطوات الايجابية التي اتخذت حتى الآن ولكنها تحث حكومة البحرين على تطوير قوانين البلاد وممارساتها لتنسجم مع المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان بدون تأخير».

وهناك اهتمام دولي واسع بهذا التقرير الذي يؤكد استمرار الانتهاكات على نطاق واسع، وقد بدأت بعض المحطات الاذاعية والتلفزيونية ووكالات الانباء ببث خبر صدور التقرير.

٢٣ نوفمبر

● عبّر سياسيون غربيون عن دهشتهم لاستمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين على النطاق الواسع الذي جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر قبل يومين. وقال هؤلاء انهم شعروا بوجود سياسة تضليلية واسعة تبنتها حكومة البحرين ودعمتها بعض الجهات التجارية والسياسية الغربية. وأبدى هؤلاء استعدادهم لدعم شعب البحرين في نضاله العادل للفضاء على الآليات التي تسهل تلك الانتهاكات، وطالبوا بمحاكمة المسؤولين عن سياسة التعذيب التي بدأها ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وحظي التقرير بتغطية اعلامية واسعة حيث بثته وكالات الانباء وعدد من الاذاعات والمحطات التلفزيونية. وتميزت تغطية قناة «الجزيرة» بسعة التغطية حيث بثت مقابلات مع حقوقيين دوليين وبثت خبر التقرير في عدد من برامجها الاخبارية. وعبر الناشطون الحقوقيون البحرينيون والدوليون عن تصميمهم على متابعة ملف حقوق الانسان في البحرين في الشهور المقبلة، والضغط على الحكومات الغربية لاتخاذ مواقف قوية ضد حكومة البحرين اذا استمرت في قمع المواطنين بالوحشية التي وصفها التقرير.

علم ان سياسة العائلة الخليفية الحاكمة في مجال تجنيس الاجانب تواصلت بهدوء. وذكرت مصادر مطلعة ان عددا كبيرا من افراد قبيلة الدواسر السعودية حصلوا على جوازات سفر بحرينية في الشهور الاخيرة. وقدرت تلك المصادر عدد الدواسر السعوديين الذين تم تجنيسهم حتى الآن بما يصل الى ١٠ آلاف. ولم يمكن التأكد من الرقم المذكور. وكان رئيس الوزراء قد انتهج تلك السياسة منذ بضع سنوات، واستقدم آلافا من البدو السوريين الى البلاد ومنحهم الجنسية البحرينية، وذلك في اطار سياسة تغيير التركيبة السكانية في البلاد.

● كما رشحت انباء عن اتصالات قام بها وزير العدل مع عدد من المواطنين وطلب منهم المشاركة في وضع «ميثاق وطني» لم تتضح معالمه بعد. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد أكد هؤلاء المواطنون الشرفاء التزامهم الكامل بدستور البلاد ورفضهم المطلق لتغييره بأساليب غير دستورية. وهناك خشية ان تكون تلك الاتصالات محاولة للالتفاف على المطالب الشعبية العادلة، خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تتواصل فيه اساليب القمع بحق المواطنين وتصادر فيه حرية الكلمة وتمنع التجمعات وعقد الندوات. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة استدعت في العام ١٩٩٣ الدكتور احمد كمال ابو المجد لصياغة مسودة قانون مجلس الشورى فاعتذر عن ذلك قائلا ان مجلس الشورى يتعارض مع الدستور، وانه ليس هناك اي نص قانوني يبرر احلاله محل المجلس الوطني المنتخب.

● ومن الممارسات القمعية الاخيرة قيام جهاز التعذيب باستدعاء الشيخ محمد الرياش وتهديده بالاعتقال والتعذيب اذا مارس ايا من حقوقه الدستورية المشروعة. وكان الشيخ الرياش قد اعتقل بشكل تعسفي لمدة اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة، وأطلق سراحه قبل بضعة شهور. وطلب ضباط التعذيب من الشيخ الرياش عدم الخطابة الدينية خلال شهر رمضان المبارك. كما هددوا الجهة التي تعاقدت معه لالقاء الخطب الدينية خلال شهر رمضان المبارك. ومعروف ان سياسة تكميم الافواه مستمرة برغم ادعاءات الحكومة واساليب تضليلها، فلا يسمح للاحرار بالتعبير الحر او التجمع. ويرفض رئيس الوزراء اي اصلاح سياسي في البلاد ويصر على فرض قوانين الطوارئ التعسفية على البلاد بالقوة.

واستمرارا للتعبير عن رفض تلك السياسات التعسفية خرج اهالي منطقة جدحفص يوم السبت الماضي وأشعلوا النيران في اطارات السيارات، وشوهدت اعمدة الدخان المتصاعدة على مسافات بعيدة.

عابد زاهد، لكنك مجاهد

تختلج بكلمات التعبد في جنح الليل، فتتصل روحك بالملكوت الاعلى، تتدبر في شؤون الخالق ومخلوقاته فتزداد ايمانا به. تقرأ الدعاء في ليالي رمضان العظيمة فاذا بك تحلق في عالم الكمال، تنتشي بنسماته، وتصعد في سلم التكامل فتصل الى ذرى المجد. تجاوزت «الميرفانا» فتلك مرحلة من الكمال دون ما ينص عليه «الافتتاح». لك نفس لوّامة تمنعك من النعاس والكسل، وتدفعك للحركة الدائبة، تتسابق مع الكواكب وتتجاوز الطيور. رقيقة روحك كنسمات السحر المحمّلة بأنفاس العابدين، الذين تجافت جنوبهم عن المضاجع خوفا وطمعا. فمن ذا يواكبك بل من يعرف من أنت!

وحدك انت تعرف نفسك التي أصبحت سرا مبهما لدى الآخرين. ظنّوك «ثوريا» يوما، فما لبثوا ان رأوا فيك من هدوء النفس واستقامة المنطق ما جعلهم يجهلونك أكثر. أرسول أنت في هذه الامة؟ أم أنت واحد من ابنائها البررة الذين تجردوا من حب الدنيا وطاروا في الافق الاعلى يبتغون ما عند الله؟ لقد عرفت نفسك عندما اتضحت لك امور الدين والدنيا، فعزفت عن كل ما يثقل كاهلك او يقعد بك عن السير، ورأيت غيرك يتسابقون على حطام الدنيا الزائل، فما عند الله خير وأبقى. علمتك السنون ان كل شيء يفنى الا الله والعمل الصالح. ولم تر من العمل الصالح الا ما ينفع الناس اولا ويعيد اليهم كرامتهم ثانيا. بعزمك الشديد لملمت متاع الدنيا وطويت صفحة الخنوع، واستويت منتصبا كالطود حتى خالك المخبرون عنوانا للثورة والتغيير، واعتبرك بعض اقرانك «متطرفا» و «غير واقعي». ما الواقعية لديك الا ما يقربك الى ربك ويبعدك عن حر جهنم، وما سواه فهو خيال بعيد عن الحقيقة. لم تدرس المنطق لكن كلامك هو المنطق عينه، ولم تقرأ الفلسفة فلها بشر من نوع آخر. معرفتك محدودة بقياسهم، لكنها بدون حدود عند الله. فهل المعرفة الا ما يكشف الحجب عن الحقيقة؟

رفضت التزوير والتشويش، وبحثت عن الحقيقة الكاملة وحدها. وبعد سنين كثيرة قضيتها باحثا، رست بك سفينة النجاة على ساحل الامان، ورأيت مستقبلك في العيش مع المسحوقين ممن حولك، والابتعاد عن الظالمين. لطالما حاولوا استمالتك فنظرتهم شزرا بعينيك فولوا ناكصين على اعقابهم. كنت الصادق مع نفسك قبل الغير، فلم تساوم ولم تضعف ولم تهن، ولم تستسلم. ورأيت غيرك ممن ضعفوا أمام مغريات الدنيا فسقطوا في أوارها. فهل هناك سوى النار تلتهم ما حولها؟ وقفت امام جلاديك ذات يوما تخاطبهم وتقرأ عليهم آيات الذكر وتحركهم لعلهم يستقيمون بعد اعوجاج. كان الجلاد يرتجف امام صمودك، فسبحان الله، متى كانت الضحية أقوى من الجلاد؟ سألوك عن انتمائك فلم تنكر انك من اهل الله، ولم تتجاوز الحقيقة عندما أخبرتهم بانك تتعاطى مع كل المظلومين. لماذا تخرج في مسيرات التنديد بالعنصرية والصهيونية وسواهما؟ ألم يعتقلك الشرطة مرارا لانك أبيت الاستسلام؟ ألم تسخر حياتك لخدمة المظلومين ومواجهةالظالمين؟

وماذا بعد يا أخي؟

قل بضع كلمات في هذا الموقف فلعل فيها ما يحيي العظام وهي رميم، ولعل من كلماتها ما يعيد الكرامة الى النفوس ويسلب منها معاني الخنوع والاستسلام. لطالما منعتك افكارك، قبل أن تنطقها، عن السقوط في احضان الظالمين، ورأيت غيرك ينهار مستسلما قبل ان يعلن الحكم نهاية المباراة. لم تعرف الاستسلام يوما ولم تحسن كلمات الخنوع. فكان عليك ان تقضي نصف عمرك وراء الحديد. مثقلة يداك بالقيود، لكن أفكارك تطير في السماء مخترقة الستار الحديدي المفروض عليك وعلى أمتك. وقفت امام جلاديك مبتسما، فكانت سياطهم علاجا طبيعيا للبدن الذي أنهكه كثرة السير وطول الطريق. بالامس كنت تنصحني بالصمود، فكنت على ثقة بانني سوف أكون مثلك. وقبلها طلبت من احد اخوتك ان يكونوا «بمستوى المسؤولية». أجابوك بالايجاب، ولكن ما ان هممت بالانطلاق حتى كان كل منهم يثبطك، ويطلب منك «التحلي بالحكمة والروية». كل مجاهد يجب ان يتحلى بالحكمة، لكن حكمة الشهادة هي قمة العقل وذروة الحكمة. قضيت عمرك في احضان الله فصرت تبصر بعينه وترى بقلبه. لم تحن رأسك لطاغية، ونكسته عندما هبت العاصفة، فأنت حكيم في تصرفاتك، عارف بما تريد.

في خضم هذا الليل الشتوي القارس، تنطلق آهات المحرومين والمظلومين من كل ارجاء اوال. كانوا يظنون ان الليل قد انجلى فانكشفت الظلمة. وكان السامري يزين لهم اعمالهم، ويريد ان يكون وليهم اليوم من دون الله. وسرعان ما اكتشفوا الخوار، فانقلب كل منهم يبكي على نفسه. لا تبك يا عنوان المجد والصمود والتحدي، ولا تطاطيء رأسك لمن هم دونك، ولا تقبل بحاكم ظالم فكل اولئك رسل النار الى الناس. فاصمد يا أخا القوم، وتوجه بقلبك ونفسك الى الله واستمتع من ايام شهره المباركة ما يساعدك على الحياة والعطاء والتقدم، فأنت من صنع اوال، وما صنعته اوال لا ينتهي.

شاهد وشهيد

تنام سعيدا قرير العيون ... وتشدو بلحنك إذ يصمتون
تسطر ملحمة الثائرين ... تجود بنفسك عند المنون
تقوم الليالي مع القائمين ... تناجي وتدعو وهم نائمون
صدقت فصرت مع الصادقين ... فنعم الأبيّ الذي لا يخون
تواسي الضحايا بقلب كبير ... وتفديهم بماَقي العيون
أتعلم يا صاح ان الجراح ... اذا نطقت صمت الخائنون
وان الدماء التي تستباح ... سينبت منها جميل الغصون
وان البواكي وآهاتها ... وصرخة ثكلى وأم حنون
هتافات عز ومجد أثيل ... وأنغام عز لمن في السجون
أزل أيها الحر عن حاجبيك ... غبار السرى ونعاس الجفون
سلام عليك، على الثائرين ... على كل حر بتلك السجون

فيا من توسد هذا التراب ... شهيدا يؤبنه المؤمنون
لشخصك تهفو قلوب الأباة ... فأنت هنا والعدى غائبون
سترضع أطفالها الأمهات ... حليب الولاء لمن يصمدون
ويا نفحة في سماء البلاد ... تعطر أجواءها من قرون
تلامس تاريخ خير الرجال ... ومن علمهم تستزيد الفنون
ويا مستضاما وراء الحديد ... تمر على جانبيك السنون
تَراقص في معصميك القيود ... وتهتف حرا برغم الشجون
وشأنك هذا بعين الإله ... ولله في كل خلق شؤون
فغيرك يرضى ذليل الحياة ... ومثلك يعشق درب المنون
فشتان ما بين قنّ ذليل ... وطود عتيد يدك الحصون
سلام عليك برغم العناء ... بأرضك تبقى وهم يرحلون

ستة اعوام من العطاء المتواصل - التتمة من ص ١

الغضب الشعبي وتضع حدا لنشاط المعارضة. ويتوقع ايضا ان تحصل الحكومة على دعم من بعض الجهات في الداخل والخارج لتلك الاجراءات الشكلية.

قد تحقق الحكومة ذلك او بعضه، لكن الحقيقة التي يجب ان تعيها ان ما طرحته المعارضة في السنوات الماضية يمثل الحد الادنى من المطالب في عالم يشهد تغيرات جذرية في طبيعة انظمة الحكم في اغلب دول العالم الثالث. وبالتالي فان التغييرات الظاهرية المحدودة ليست مقبولة خصوصا من قبل شعب قدم من التضحيات الشيء الكثير. فالمطلب الدستوري يمثل حدا أدنى، ومحاولات الالتفاف عليه لن يكتب لها النجاح بعون الله. والمطالب الاخرى كذلك. وهناك تساؤل مشروع عن الاسباب التي تمنع العائلة الخليفية من الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب البحرين، ولماذا يرفض الامير حتى الآن اعادة العمل بدستور البلاد وتلبية بقية المطالبة، وجميعها قضايا واضحة وغير معقدة، ولا تحتاج لهذه العناوين الفضفاضة مثل «لجنة الميثاق الوطني» و «مؤتمر الميثاق الوطني» وغيرها. لماذا لم يمتلك الامير حتى الآن شجاعة اتخاذ قرار تاريخي، ليس بتطوير الحياة السياسية بشكل جذري، بل على الاقل العودة بها الى ما كانت عليه قبل قرن. لقد قامت حكومة الكويت بخطوة مماثلة قبل أقل من عشرة اعوام، وها هي دول المنطقة الاخرى تطور انظمتها السياسية بشكل متواصل بدون ان تسعى للتلاعب على المواطنين او تضليلهم او التشويش على الحقائق. بينما تتضاعف المشكلة في البحرين، حيث تفرض العائلة الحاكمة على المواطنين تقديم صكوك الولاء والشكر على الخطوات الناقصة واجراءاتها السطحية، وترفض ان تقوم بخطوة حقيقية واحدة على طريق الاصلاح السياسي المطلوب. لماذا لا ترقى العائلة الخليفية الى مستوى العصر، وتجاري اطروحات الامم المتحدة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، وتضع حدا لممارسات رئيس الوزراء خصوصا في ما يتعلق بتبديد المال العام.

بهذه المناسبة التي احتلت موقعها في نفوس ابناء البحرين وصنعت للبلاد تاريخا مجيدا، نعبر عن تقديرنا لصمود الشعب بأبنائه ومثقفيه في مواجهة عقلية التخلف والاستبداد، وننحني اجلالا للشهداء الذين ضحوا بأغلى ما يملكون من اجل عزة الوطن وكرامة الشعب، ونشد على ايدي الصامدين على طريق الاصلاح الشامل، ونؤيد كل بادرة طيبة من اية جهة، ونتمنى ان يكون الحكم أكثر صدقا مع المواطنين واستعدادا لتلبية المطالب الشعبية المذكورة. ونطالبه بالتخلي عن اساليب تمييع القضايا والتصدي لحلها بعقلية منفتحة واحترام للشعب ومشاعره. لقد ولّى زمان الاستغفال والاستضعاف، وبدأت مرحلة جديدة قرر الشعب فيها ان يجاهد لتحقيق الامن والرخاء والعدل والحرية والسلام في البلاد، وهو منتصر بعون الله.